



المهمة رقم 32 – PA 2004-2008/C-2012

متابعة توصيات

تقييم فحص النظم المطبقة في المختبرات الحكومية

## مقدمة

كفل دستور دولة الكويت الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين، حيث نص في المادة (15) منه على أن:

" تعنى الدولة بالصحة العامة ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة ."

ويعد الطب الوقائي أحد الأعمدة الرئيسية في بنيان وزارة الصحة بالكويت لمنع تفشي الأمراض والأوبئة، وتعتبر المختبرات الطبية الوقائية الحكومية عنصراً أساسياً في الحفاظ على سلامة وصحة المجتمع من العديد من الأخطار، وفي منع تسرب الأمراض والأوبئة أو نواقل الأمراض الوافدة التي تنتقل من مراكز توطنها إلى البلاد الخالية منها عن طريق العمالة الوافدة، ووسائل النقل الدولي للأفراد، والبضائع، والأغذية المستوردة، وذلك عبر منافذ البلاد المختلفة (برية – بحرية – جوية).

وقد قامت دولة الكويت بالتأكيد على أهمية سلامة المجتمع بداية من المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 بشأن قانون إقامة الأجانب، حيث نصت المادة رقم (30) من اللائحة التنفيذية من هذا القانون على ضرورة حصول الوافد على شهادة الخلو من الأمراض السارية كشرط أساسي لحصوله على الإقامة في البلاد، مروراً بالقرارات الوزارية المنظمة لتنفيذ القوانين، حتى صدور القرار الوزاري رقم (77) لسنة 2002 والخاص بحصر كافة الأعمال المتعلقة بالوقاية من الأمراض بهدف المحافظة على الصحة العامة في البلاد من خلال إدارة الصحة العامة<sup>(1)</sup> بوزارة الصحة، حيث تضم تلك الإدارة المختبرات النوعية المتخصصة في مجالات الصحة الوقائية للكشف عن الفيروسات والميكروبات سواء بالأغذية المتداولة، ومراكز فحص صحة العمالة الوافدة بغرض الإقامة أو العمل، وحملات التطعيم ذات الأهمية، والرقابة الصحية عبر المنافذ الحدودية وغيرها.

<sup>(1)</sup> الملحق رقم (1) يوضح الهيكل التنظيمي لإدارة الصحة العامة.



ولقيام تلك المختبرات بمهامها الوقائية والعلاجية للمجتمع يجب أن تتوفر لها بيئة العمل الملائمة من خلال الجهات التابعة لها، حتى تكون النتائج المرتقبة من هذه المختبرات تعبر عن الواقع دون خلل.

وقد تم تقييم أداء النواحي التشغيلية في المختبرات الحكومية الوقائية في وزارة الصحة والمتمثلة في مختبرات الصحة العامة، وقسم صحة الموانئ والحدود، من خلال تقييم كفاءة وفاعلية الوحدات المكونة لهما، بهدف التعرف على أوجه الكفاية والقصور في أداء هذه الوحدات التي تعتبر خط الدفاع الأول ضد تسرب الأمراض المعدية والوبائية سواء داخلياً، أو عبر المنافذ الحدودية.

بتاريخ 2012/5/7 تم إرسال الإصدار الأول للتقرير إلى إدارة الصحة العامة بوزارة الصحة وبتاريخ 2012/9/11 ورد رد الإدارة بالموافقة على ما تضمنه تقرير الديوان من نتائج وتوصيات.

#### أهداف الفحص:

يهدف الفحص بشكل عام إلى تقييم أداء النظم المطبقة في المختبرات الحكومية في مجال الصحة العامة، ومتابعة ما تم اتخاذه من إجراءات في شأن توصيات الديوان عن تقرير فحص تلك النظم عن عام 2007.

#### مجال الفحص:

- 1- تقييم كفاءة وفاعلية أداء المختبرات الحكومية الوقائية في وزارة الصحة.
- 2- تقييم الجهود المبذولة بخصوص كفاءة بيئة العمل الداخلية في الوحدات التابعة لمختبرات الصحة العامة، والوحدات والمراكز التابعة لقسم صحة الموانئ والحدود ومدى الالتزام باشتراطات الأمن والسلامة لتخفيض مخاطر بيئة العمل بها.
- 3- التحقق من أن نظم إدارة المختبرات الصحية، ومراكز قسم صحة الموانئ والحدود تعمل بشكل ملائم تبعاً لتعليمات منظمة الصحة العالمية للمختبرات، ومدى تطبيق اللوائح الصحية الدولية بالمراكز الصحية بالمحافظات والمنافذ الحدودية.

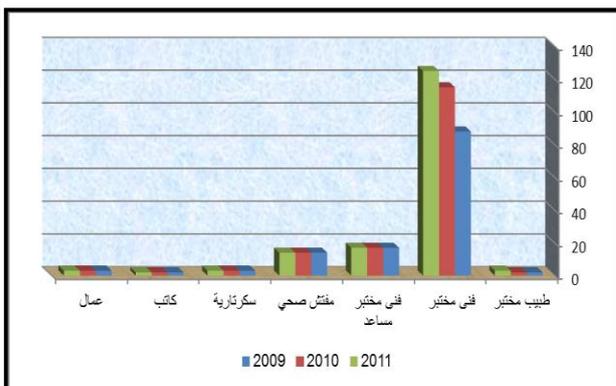


### قيود الفحص:

- 1- عدم وجود معايير يمكن الاعتماد عليها لقياس مدى كفاءة العاملين بمختبرات الصحة العامة لتحديد المعدل الأمثل لعدد عينات الفحص للفني/ اليوم.
- 2- عدم وضوح العلاقة بين إدارة الصحة العامة، والعاملين بكل من مختبرات الصحة العامة، ومراكز صحة العمالة الوافدة بالمحافظات، حيث يتبع العاملون بهذه الوحدات إدارة الصحة العامة من الناحية الإدارية، بينما من ناحية التقييم الفني فتكون التبعية للمناطق الصحية بالمحافظات، والإدارة العامة للمختبرات الطبية.

### وفي ضوء البيانات والمعلومات التي توافرت لديوان المحاسبة تم التوصل إلى النتائج التالية:

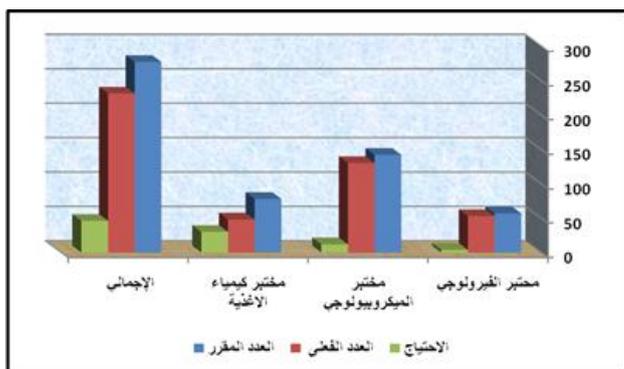
- 1- نقص الأطباء الاستشاريين بمختلف مختبرات الصحة العامة لتدريب الكوادر الوطنية



العامة، وخاصة في مختبري  
الفيروسولوجي، وكيمياء الأغذية.

نوعيات العمالة المختلفة بمختبرات  
الصحة العامة

- 2- وجود نقص في بعض الأجهزة التي تحتاجها المختبرات بنسبة 17% من العدد المقرر

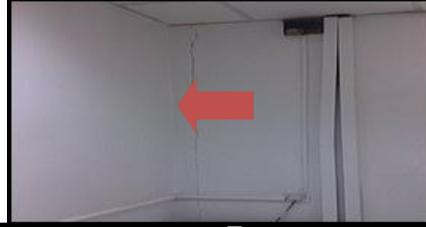


لذلك الأجهزة التخصصية  
واللازمة لإجراء مختلف أنواع  
الفحوصات .

احتياجات مختبرات الصحة العامة من  
الأجهزة



3- عدم التزام وزارة الصحة بالتوصيات التي أوردتها مستشار منظمة الصحة العالمية في تقريره لتقييم المختبرات، حيث أوصى ببناء مبنى جديد يضم جميع المختبرات التابعة للصحة العامة وذلك على الرغم من مرور نحو 6 سنوات على التقرير المشار إليه.



سوء حالة الحوائط، وعدم توافر مخازن أدى إلى سوء حفظ الملفات

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصى ديوان المحاسبة بما يلي:

- 1- العمل على تلبية الاحتياجات المطلوبة من الأعداد من العمالة الفنية والإدارية وزيادتها لنوعيات ( أطباء استشاريين، فنيين، تمريض، مفتش صحة، عمالة إدارية وسكرتارية) بما يتناسب مع زيادة حجم العمل بالمختبرات، وكذلك الزيادة السنوية في أعداد العمالة الوافدة من جميع الفئات بالنسبة لقسم صحة الحدود، ضماناً لكفاءة الأداء وسرعة انجاز الأعمال.
- 2- العمل على تدبير الاحتياجات من الأجهزة اللازمة لإجراء مختلف أنواع الفحوصات بالمختبرات ضماناً لكفاءة الأداء على الوجه الأمثل، وكذا العمل على إحلال وتجديد الأجهزة المتقادمة وخاصة بمختبرات الأغذية.
- 3- سرعة الانتهاء من إنشاء مبنى جديد ذو سعة مكانية مناسبة، بحيث يضم كافة مختبرات الصحة العامة، تنفيذاً لما أوصى به منذ نحو (6) سنوات تقرير مستشار منظمة الصحة العالمية، وذلك لتلافي جميع الملاحظات التي تكتشفت أثناء الفحص الميداني عن حالة المباني ومدى صلاحيتها، ولرفع كفاءة الأداء بالمختبرات لضمان سلامة العاملين ودقة وسرعة النتائج.